المملكة المغربية
وزارة العدل
مديرية الشؤون الجنائية والعفو

الرباط، في 05 أغسطس 2009

رسالة دورية عدد 40 س 3

إلى السادة:

الوكلاء العامين للملك لدى محاكم الاستئناف

الموضوع : تنفيذ تدابير العفو الملكي بمناسبة عيد العرش المجيد لسنة 2009.
المرجع : كتبي لكم عدد 37 و38 و39 س/3 وتاريخ 27 و31 يوليوز 2009.

سلام تام بوجود مولانا الإمام

وبعد،

فتبعاً لما جاء في كتبي الموجهة إليكم المشار إليها بالمرجع أعلاه، يشرفني أن أطلب منكم تكثيف الجهود لإنهاء دراسة وضعيات السجناء الواردة أسماؤهم بقوائم اقتراحات العفو بمناسبة الذكرى العاشرة لعيد العرش المجيد، ودعوة مدراء المؤسسات السجنية إلى الاهتمام بوضعية السجناء المرحلين إلى سجون أخرى، والتأكد بتوصل المؤسسات التي تأويهم حالياً بالقوائم المتعلقة بهم لدراستها من طرف اللجنة المحلية التابعة لها.

من جهة ثانية أطلب منكم الشروع – بمجرد الانتهاء من تسوية وضعية الأشخاص الواردين في قوائم مقترحات العفو – في تسوية وضعية السجناء الواردة أسماؤهم بالقوائم التي تتعلق بالمرشحين للتخفيض من العقوبات السالبة للحرية وذلك وفقاً للكيفية الآتية:

- تسوية وضعية الأشخاص الذين وردت باللوائح أرقام بطائقهم الوطنية مباشرة من طرف مدراء المؤسسات السجنية بعد مراقبتكم للوضعية الجنائية (أن يكون الحكم حائزاً لقوة الشيء المقضي به) وكذلك لعدم تورط المعني بالأمر في الجرائم المستثناة من اقتراحات العفو كما أشير إليها في كتابي عدد 37س3 وتاريخ 27 يوليوز 2009.

- تسليم أسماء الأشخاص الذين لم تدون أرقام بطائقهم الوطنية بالقوائم للمصالح الأمنية الممثلة في اللجنة من أجل تدقيق وضعيتها.

- جمع اللجنة بعد انتهاء المصالح الأمنية من تدقيق وضعية كافة الأسماء المسلمة إليها للتقرير بشأنها، وذلك بحذف كل شخص تم التعرض عليه لأسباب أمنية وإشعاري بأسمائهم.

- بالنسبة للأسماء التي لم تعترض عليها المصالح الأمنية، يتعين عليكم – إلى جانب مدراء المؤسسات السجنية- مراقبة وضعيتها الجنائية (أحكام حائزة لقوة الشيء المقضي به) وكذلك عدم تعلقها بالجرائم المستثناة من تدابير العفو والمشار إليها في كتابي إليكم رقم 37س/3 المشار إليه أعلاه.

- موافاتي فوراً بقائمة الأسماء التي يتم حذفها؛

- ربط الاتصال بمديرية الشؤون الجنائية والعفو في شخص السيدين ..... أو .....؛

- موافاتي في نهاية العمليات بتقرير يتضمن ملخصاً لما قامت به اللجن المحلية وإحصائيات عن عملها يتضمن من جهة عدد السجناء المستفيدين من العفو مما تبقى وعدد المستفيدين من تخفيضات أو تحويل العقوبة (المرفق رقم 1) ومن جهة ثانية قوائم بأسماء وأرقام السجناء الذين تم حذفهم من القوائم وأسباب الحذف (المرفق رقم 2) وكذلك قوائم تتضمن أسماء الأشخاص الذين تم تغيير التدبير بالنسبة لهم على إثر صدور أحكام في الطعون المقدمة ضد الأحكام، والتي كانت موضوع اتصال مباشر بين السادة الوكلاء العامين للملك ومدير الشؤون الجنائية والعفو (المرفق رقم3). **والسلام.**

مدير الشؤون الجنائية والعفو
محمد عبد النباوي